المركز الدولي
للحقوق والحريات

التحديث الحقوقي الشهري – شهر شباط
تاريخ الإصدار: 6 آذار 2026

رقم الأرشفة :

أولاً: المقدمة:

يرصد هذا التقرير الشهري أبرز انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا، ويوثق الاعتداءات التي طالت المدنيين من قبل أطراف النزاع الرئيسية، بما يشمل الجهات الداخلية والخارجية ذات الصلة.

يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على طبيعة الانتهاكات وتوزعها الجغرافي، وتحديد الجهات ذات المسؤولية القانونية عنها، إضافةً إلى تقديم توثيق حقوقي وتحليل أولي لأثر هذه الانتهاكات على المدنيين، وفق المعايير الدولية ذات الصلة.

يغطي هذا التقرير شهر كامل، يبدأ من 1 شباط 2026 إلى 28 شباط 2026.

كما يلتزم التقرير بما يلي:

يحتوي على بيانات مُرقّمة وتحليلات حقوقية أولية مبنية على المعايير الدولية.

جميع المعلومات الواردة تم توثيقها من مصادر ميدانية محايدة ومصادر علنية عند الحاجة، دون تأليف أو استنتاج يتجاوز الأدلة المتاحة.

تفاصيل الانتهاكات والمواد التوثيقية الكاملة متاحة عبر الموقع الرسمي لـ المركز الدولي للحقوق والحريات:

الإطار القانوني: تُظهر الوقائع المرصودة خلال هذا الشهر نمطاً تصاعدياً من الانتهاكات التي تمس "الحقوق غير القابلة للتصرف"، وعلى رأسها الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي المكفول بموجب المادة (6) و(9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
مبدأ التمييز والضرورة: رُصدت خروقات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني في مناطق التماس، حيث تعرضت الأعيان المدنية لهجمات لا تراعي "مبدأ التمييز" بين الأهداف العسكرية والمدنيين.
المساءلة ودولة القانون: سُجل خلل هيكلي في ضمانات المحاكمة العادلة، تمثل في حالات "القتل خارج نطاق القانون" و"الإخفاء القسري"، مما يضع الجهات المسيطرة أمام مسؤولياتها القانونية الدولية في منع الإفلات من العقاب.

التهجير القسري: سجل التقرير حالات من التهجير الجماعي خصوصاً في أماكن القتال بين الجيش السوري وقوات سورية الديمقراطية.

انتهاكات السيادة: سجل التقرير سلسلة من الانتهاكات الاسرائيلية والتي تأخذ نمط الاستمرار وتعمل على خلق وقائع جديدة في المنطقة الجنوبية من سورية.

تنويه مهم يُمنع الاقتباس أو إعادة النشر الكلي أو الجزئي لمحتوى هذا التقرير دون الإشارة الصريحة والواضحة إلى المصدر الكامل.2

وثق المركز الدولي شهر شباط/ فبراير 2026 **382 حدثاً**. يُظهر الرسم البياني المرفق إحصائيات الإنتهاكات الأسبوعية المسجلة على مدار الأربعة أسابيع، حيث نلاحظ اتجاهاً عاماً نحو الانخفاض في عدد الإنتهاكاتبمرور الوقت. بدأ الأسبوع الأول بتسجيل أعلى معدل الإنتهاكات بواقع **139** إنتهاكاً، ثم شهد الأسبوع الثاني تراجعاً ملحوظاً ليصل إلى 99 انتهاكاً. استمر هذا الانخفاض في الأسبوعين الثالث والرابع اللذين استقرت فيهما الأرقام عند أدنى مستوياتها بواقع 72 نتهاكاً لكل منهما.

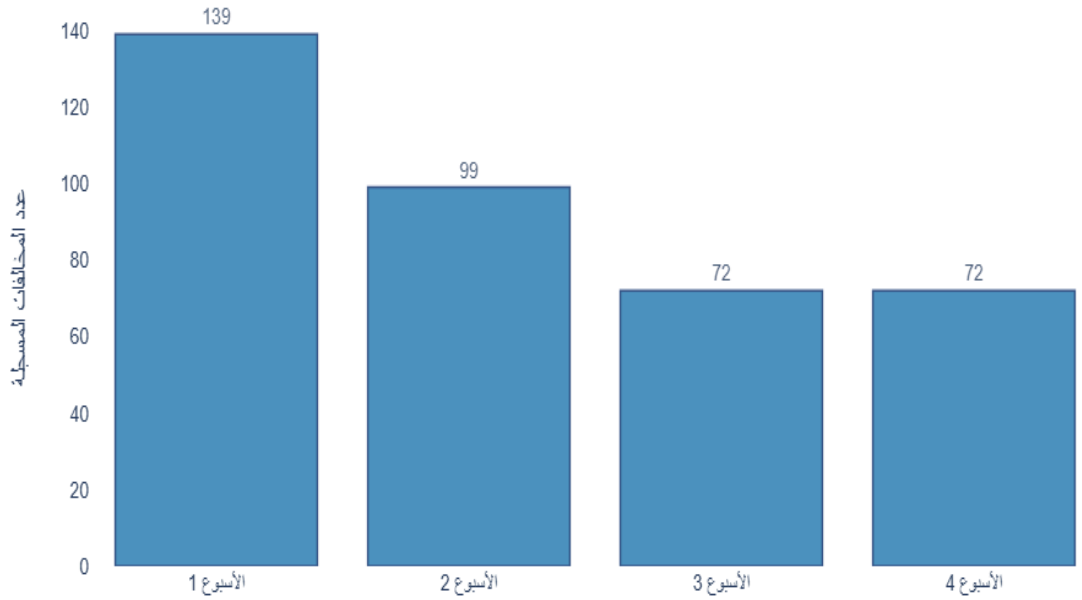

1- المؤشرات العامة:

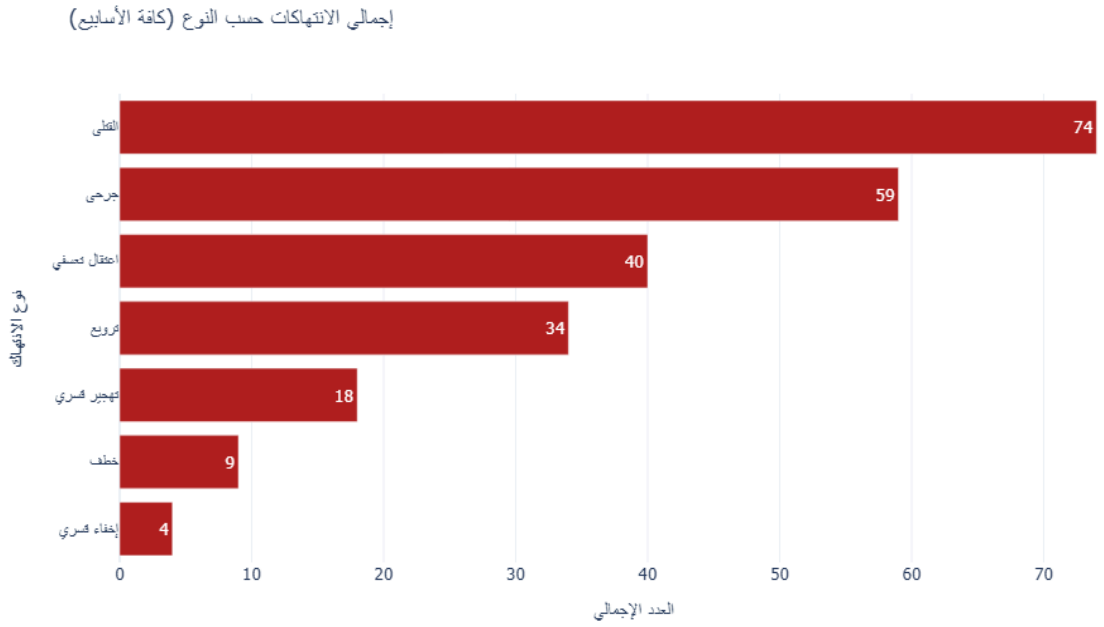

تصدر القتلى والجرحى يظهر المخطط أن فئتي **القتلى (74 حالة)** و **الجرحى (59 حالة)** هما الأكثر عدداً، مما يشير إلى طابع عنيف جداً للأحداث خلال هذه الفترة.
يحل **الاعتقال التعسفي (40 حالة)** في المرتبة الثالثة، مما يعكس اعتماداً كبيراً على عمليات التوقيف كأداة ضغط بجانب العنف المباشر.
بينما يلاحظ أن الإخفاء القسري (4) والخطف (9) هما الأقل من حيث العدد الإجمالي، لكنهما يمثلان انتهاكات نوعية شديدة الخطورة.

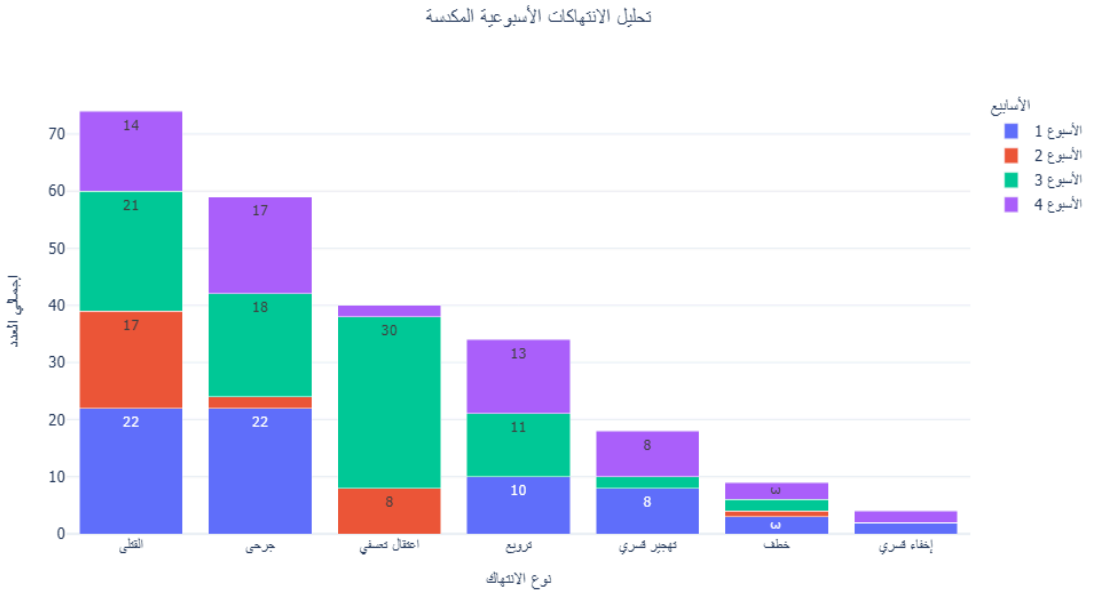

ذروة الأسبوع الثالث: يبرز الأسبوع الثالث كأكثر الأسابيع كثافة من حيث إجمالي "حجم" الانتهاكات، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى القفزة الهائلة في **الاعتقالات التعسفية (30 حالة)** في ذلك الأسبوع وحده.

استمرارية العنف: يظهر أن أعداد **القتلى** حافظت عل. شكل ثابت ومرتفع نسبياً عبر الأسابيع الأربعة (من 14 إلى 22 حالة أسبوعياً)، مما يدل على وتيرة عنف مستمرة لم تهدأ طوال الشهر.

هدوء نسبي في الأسبوع الثاني: يلاحظ انخفاض في مؤشرات "الترويع" و"التهجير" و"الجرحى" في الأسبوع الثاني.

تصاعد الترويع والتهجير: هناك اتجاه تصاعدي ملحوظ في حالات **الترويع** و **التهجير القسري** بحلول الأسبوع الرابع، مما قد ينذر بتفاقم الأزمة الإنسانية وتوسع في رقعة الخوف.

2- الجهات المنفذة:

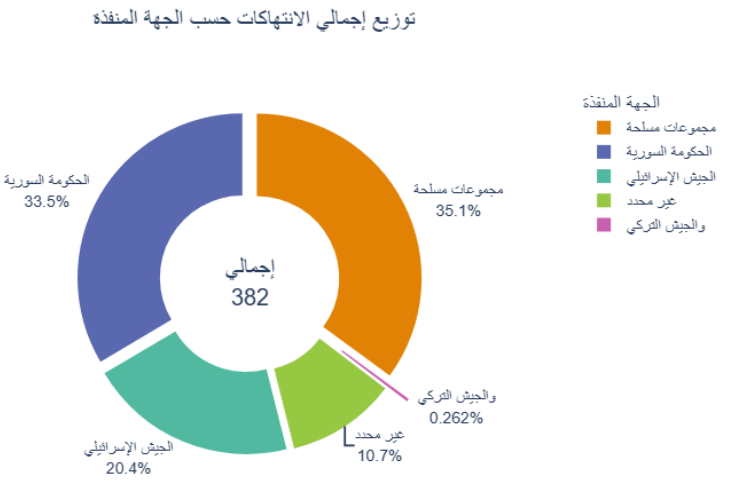

يُظهر المخطط الدائري توزيع المسؤولية عن **382 انتهاكاً** بين خمس جهات رئيسية، حيث تتصدر القائمة القوى غير النظامية بفارق بسيط:

- **المجموعات المسلحة:** حلت في المرتبة الأولى بمسؤوليتها عن **134 انتهاكاً** (بنسبة **35.1%**).
- **الحكومة السورية:** جاءت في المرتبة الثانية بمسؤوليتها عن **128 انتهاكاً** (بنسبة **33.5%**).
- **الجيش الإسرائيلي:** حل ثالثاً بمسؤوليته عن **78 انتهاكاً** (بنسبة **20.4%**).
- **جهات غير محددة:** سُجل ضدها **41 انتهاكاً** (بنسبة **10.7%**).
- **الجيش التركي:** سجل أقل عدد من الانتهاكات بواقع **انتهاك واحد فقط** (بنسبة **0.262%**).

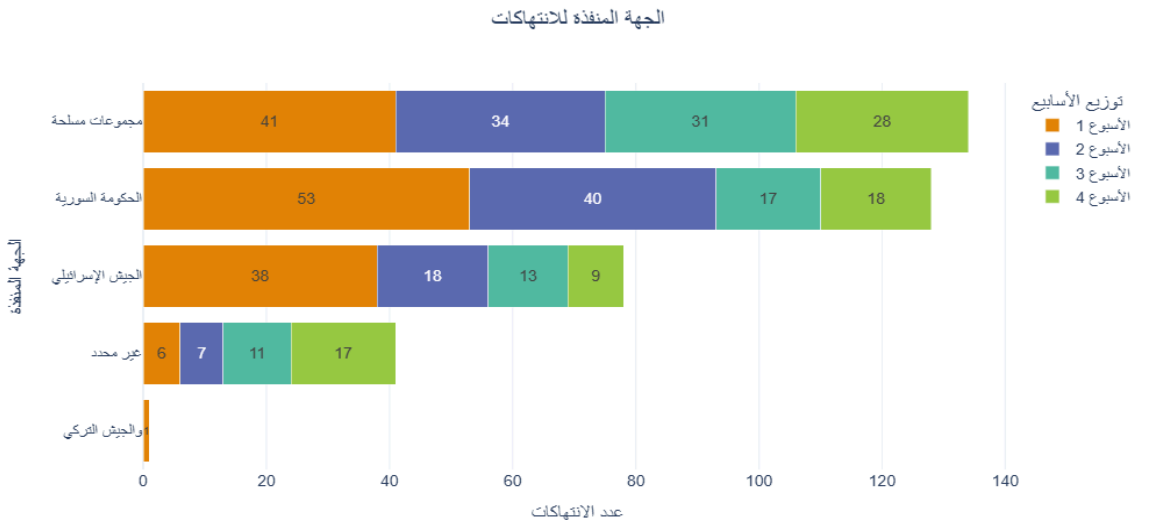

يوضح هذا المخطط تذبذب نشاط كل جهة على مدار أربعة أسابيع، مما يكشف عن تغير في حدة العمليات:

تراجع الانتهاكات التي نفذتها القوات الحكومية بالمقارنة مع الشهر الماضي لكن مع حفاظها على معدل عالي مع ازدياد واضح بالانتهاكات الناتجة عن القوى غير الحكومية وسط تقصير حكومي واضح بضبط المليشيات التابعة لها وضبط السلاح غير الشرعي وفشلها في بسط الأمن، حيث سجلت **الحكومة السورية** أعلى معدل لها في الأسبوع الأول بواقع **53 انتهاكاً**، ثم انخفضت بشكل ملحوظ لتصل إلى **18 انتهاكاً** في الأسبوع الرابع. وبالمثل، تراجع نشاط **الجيش الإسرائيلي** من **38 انتهاكاً** في الأسبوع الأول إلى **9 انتهاكات** فقط في الأسبوع الأخير.

استمرارية المجموعات المسلحة: حافظت **المجموعات المسلحة** على وتيرة مرتفعة ومستقرة نسبياً، حيث بدأت بـ **41 انتهاكاً** وانتهت بـ **28 انتهاكاً**، مما يجعلها الجهة الأكثر ثباتاً في معدل الانتهاكات طوال الشهر.

يتضح من الأرقام أن الأسبوع الأول كان الأكثر دموية وعنفاً بمشاركة مكثفة من القوات الحكومية والإسرائيلية، بينما أظهرت المجموعات المسلحة قدرة على الاستمرار بنشاطها العدواني بشكل أكثر استدامة وتوزعاً على مدار الشهر كاملاً.

3- حسب المحافظات:

يظهر الرسم البياني المحافظات الأكثر عرضة للانتهاكات:

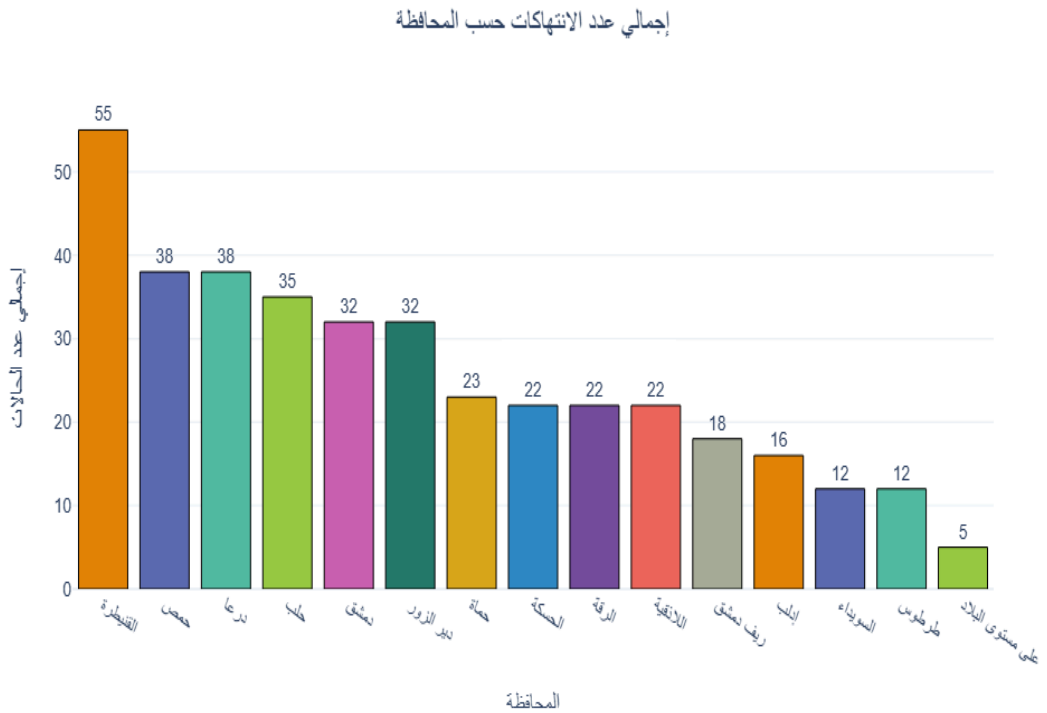

يُظهر المخطط أن الانتهاكات شملت معظم المحافظات السورية بنسب متفاوتة، حيث سجلت محافظة **القنيطرة** أعلى حصة من الانتهاكات بواقع **55 حالة**، تلتها محافظتا **حمص** و**درعا** بـ **38 حالة** لكل منهما. وتوزعت بقية الانتهاكات الرئيسية كما يلي:

- **حلب:** 35 حالة.
- **دمشق ودير الزور:** 32 حالة لكل منهما.
- **حماة:** 23 حالة.
- **الحسكة، الرقة، واللاذقية:** 22 حالة لكل محافظة.
- سجلت **طرطوس والسويداء** أدنى المعدلات بواقع **12 حالة** لكل منهما، بينما سُجلت **5 حالات** فقط على مستوى البلاد بشكل عام.

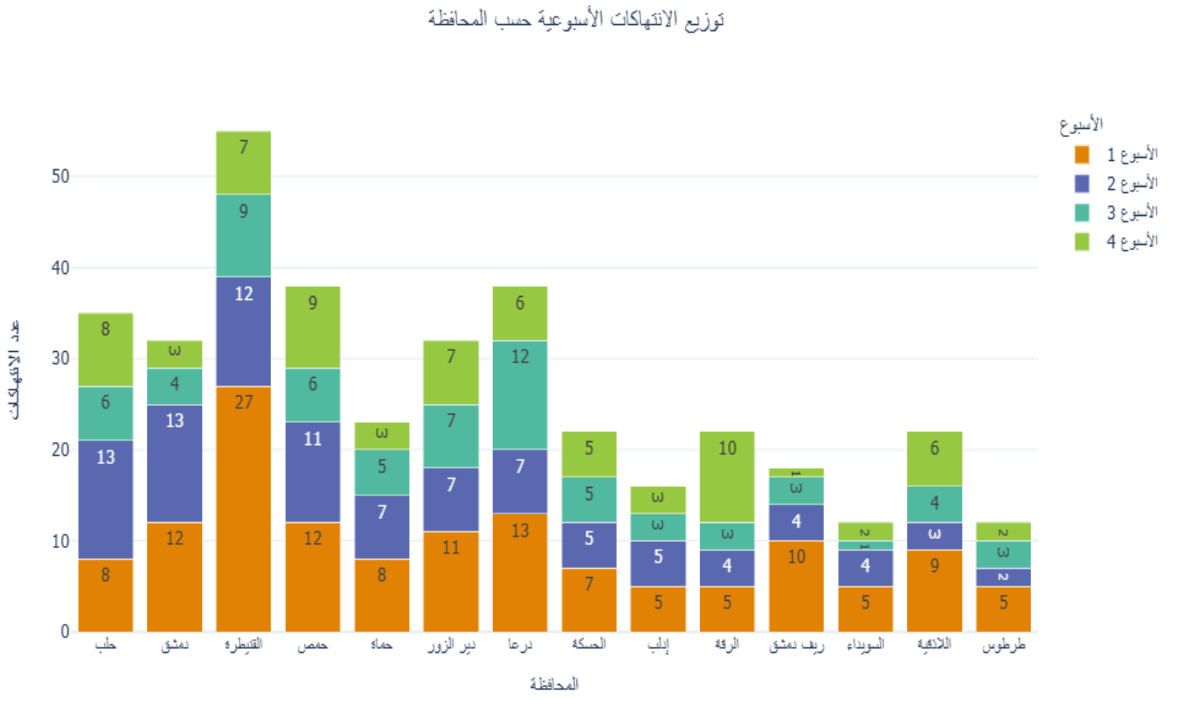

يكشف هذا المخطط عن تباين زمني في حدة الأحداث بين المحافظات:

- **محافظة القنيطرة:** شهدت ذروة نشاطها في **الأسبوع الأول بواقع 27 حالة**، وهو ما يمثل حوالي نصف إجمالي انتهاكاتها المسجلة طوال الشهر و ذالك بغعل إستمرار الخروقات من قبل الجيش الإسرائيلي للسيادة السورية عبر التوغلات المتواصلة و إقامة الحوجز و اعتقال الموطنين، حيث انخفضت وتيرة الانتهاكات الإسرائيلية تدريجياً في الأسابيع اللاحقة.
- **حلب ودمشق:** أظهرتا نمطاً متقارباً، حيث برز الثقل الأكبر للانتهاكات فيهما خلال **الأسبوع الثاني** (13 حالة في كل منهما)، بينما حافظتا على استقرار نسبي في بقية الأسابيع.
- **درعا:** تميزت بتوزيع أكثر توازناً خلال الشهر، مع تسجيل زيادة ملحوظة في **الأسبوع الثالث بواقع 12 حالة**.
- **الرقة:** انفردت بنمط تصاعدي في نهاية الشهر، حيث سجلت **10 حالات في الأسبوع الرابع**، وهو أعلى معدل أسبوعي لها مقارنة ببداية الشهر التي سجلت 5 حالات فقط.

الاستنتاج العام

تشير البيانات إلى أن محافظة **القنيطرة** كانت بؤرة التركيز الأساسية للانتهاكات، خاصة في بداية الشهر، بينما شهدت المناطق الشمالية والشرقية (مثل الرقة وحلب) تذبذباً في وتيرة الأحداث. هذا التوزيع يوضح أن جبهات الصراع أو الانتهاكات لم تكن ثابتة، بل انتقل ثقلها الجغرافي بين المحافظات على مدار الأسابيع الأربعة.

الخلاصة الختامية

تشير البيانات الموثقة خلال الفترة المرصودة إلى استمرار المشهد المعقد للانتهاكات في سوريا، حيث يطغى الطابع العسكري والأمني على حياة المدنيين. يبرز مؤشر **"الجرحى"** و **"الاعتقال التعسفي"** كأكثر الانتهاكات إلحاحاً، مما يعكس تهديداً مباشراً للسلامة الجسدية وحرية الأفراد. جغرافياً، تظهر محافظة **القنيطرة** كبؤرة توتر رئيسية، تليها **حمص ودرعا**، مما يشير إلى تركز العنف في المناطق الجنوبية والوسطى بشكل خاص. ومن الناحية العملياتية، تتقاسم **المجموعات المسلحة** و**الحكومة السورية** المسؤولية الأكبر عن هذه الانتهاكات بنسب متقاربة، مع دور بارز للتدخلات الخارجية المتمثلة في نشاط **الجيش الإسرائيلي**.

التوصيات الإنسانية

بناءً على هذا الواقع، نضع التوصيات التالية أمام الجهات الفاعلة والمجتمع الدولي:

1. حماية المدنيين وتحييد الأعيان المدنية

الوقف الفوري لكافة أشكال الاستهداف المباشر للمدنيين، لا سيما في مناطق التوتر العالي مثل القنيطرة ودرعا.

ضمان أمن المنشآت الحيوي وحمايتها من النهب أو التخريب لضمان استمرار سبل العيش.

2. ملف المعتقلين والموقوفين

تفعيل الرقابة على مراكز الاحتجاز والمخافر لوقف ممارسات الضرب والتعذيب والاعتداء الجسدي.

الكشف عن مصير المختفين قسرياً ووقف حملات الاعتقال التعسفي التي سجلت أرقاماً مرتفعة في شهر شباط.

3. صون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

التراجع عن قرارات الفصل التعسفي للموظفين وضمان الحق في العمل والأمان الوظيفي كجزء أصيل من حقوق الإنسان.

مكافحة ظاهرة السلب المسلح والانفلات الأمني لتعزيز بيئة آمنة للنشاط الاقتصادي المحلي.

4. احترام السيادة والقانون الدولي

دعوة الأطراف الخارجية، وخاصة الجيش الإسرائيلي، إلى احترام السيادة السورية ووقف استهداف المعابر الحدودية والمنشآت المدنية التي تزيد من معاناة المسافرين والحالات الإنسانية.

مطالبة المجموعات المسلحة بالالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني ووقف ممارسات الترويع وسلب الممتلكات الخاصة.

5. للxx4لأمم المتحدة:

على الأمم المتحدة العمل للضغط على الحكومة السورية للقيام بواجباتها ومحاسبة مرتكبي الجرائم وتعزيز سيادة القانون وعدم التمييز.